الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-03-23

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

عدا تصرفات ناتجة عن سوء فهم وثقل عملية التصديق على الاستمارات

أحزاب تؤكد أن سير عملية جمع التوقيعات تجري بصورة عادية

أجمعت أحزاب سياسية على أن عملية سحب الاستمارات وجمع التوقيعات الخاصة بالترشح للانتخابات التشريعية القادمة تسير بصورة عادية في عموم ولايات الوطن، عدا بعض العراقيل في بعض الولايات بسبب سوء فهم أو بسبب نقص عدد الأعوان على مستوى البلديات المكلفين بالتصديق على استمارات التوقيعات.

بعد أسبوع عن انطلاق علمية سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الخاصة بالانتخابات التشريعية المقررة في 12 جوان المقبل يؤكد مسؤولو العديد من الأحزاب السياسية على أن العملية تسير في مجملها بصورة عادية، لكن هذا لا يعني عدم وجود بعض العراقيل هنا و هناك في بعض الولايات.

ويقول عبد الرحمان بن فرحات، نائب رئيس حركة مجتمع السلم، إن العملية عادية بالنسبة لهم في الحركة ولا تطرح أي إشكالات لأنهم مروا بمثل هذه التجربة عدة مرات، وأوضح في تصريح "للنصر" أمس أن عملية سحب الاستمارات تمت في كل ولايات القطر آخرها جانت أول أمس.

وحول ما إذا صادفتهم عراقيل أثناء هذه العملية أوضح محدثنا أن الأمور سارت عموما بشكل عادي لكن من المؤكد بأن تكون هناك صعوبات في بعض المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات، وهو مرتبط بالطبيعة البشرية حسبه.

لكن بن فرحات أكد أنه لا يتهم السلطة المشرفة على الانتخابات بشكل كلي لكن الممارسات الفردية موجودة عند بعض الأشخاص كما وقع في سطيف مثلا عندما رفضت المندوبية منح العدد الذي طلبه ممثلو الحركة من الاستمارات إلا بشق الأنفس، وختم مسؤول حمس بالتمني أن تبقى مثل هذه التصرفات محصورة في بعض الأفراد فقط.

أما بخصوص عملية جمع التوقيعات في الميدان فقد أوضح ذات المتحدث بأن العملية ما تزال في بدايتها.

من جهته قال، جمال بن عبد السلام، رئيس جبهة الجزائر الجديدة إن الحزب سحب استمارات اكتتاب التوقيعات في كل الولايات تقريبا ولم تتبق لهم سوى 3 أو 4 ولايات، و ستتم تغطية 58 ولاية قريبا، وتحدث للنصر عن عراقيل واجهتهم أثناء عملية سحب الاستمارات على غرار تحديد العدد الممنوح للحزب من طرف بعض المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إما عن جهل بالقوانين، أو عن تجاهل، حسب المتحدث.

وبالنسبة له فإن العملية جارية كما يجب والحزب سيتجاوز مسألة جمع التوقيعات المطلوبة وسيدخل الانتخابات في كل الدوائر في الداخل والخارج.

ويذهب، فيلالي غويني، رئيس حركة الإصلاح الوطني في نفس الاتجاه عندما قال في تصريح "للنصر" أمس إن الأمور تسير بشكل عاد في جل ولايات الوطن، حيث قام ممثلو الحزب بسحب الاستمارات في اليومين الأولين عدا في الولايات الجديدة في الجنوب حيث تأخرت العملية بعض الوقت بسبب تأخر تنصيب مندوبي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

و الآن دخلت الحركة مرحلة جمع التوقيعات- يضيف غويني- لولا أنها ثقيلة في بعض البلديات بسبب نقص عدد الأعوان المكلفين بالتصديق على توقيعات المواطنين، بحيث أن طول مدة انتظار التصديق على الاستمارات يجعل المواطن يتذمر.

وعليه دعا غويني السلطات المعنية إلى الالتفاتة لهذه الصعوبة بمضاعفة عدد الأعوان المفوضين بالتصديق على التوقيعات خاصة وأن الأمر يتعلق بمشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية.

ويضيف في هذا السياق أنه إذا كان معدل المشاركين في الانتخابات في كل ولاية يتراوح بين 20 و 25 قائمة فإنه من الصعب إتمام عملية جمع التوقيعات في الآجال المحددة وعليه من الضروري زيادة عدد الأعوان في كل الفروع البلدية.

ويقول موسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية إن عملية سحب استمارات التوقيعات تمت بشكل عادي في 38 ولاية التي تقدم فيها الحزب بطلب الاستمارات لحد الآن دون أي عراقيل تذكر، أما عملية جمع التوقيعات فلم تنطلق سوى نهار أمس بالنسبة لهم.

و نشير أن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، كان قد كشف أول أمس سحب حوالى 668 حقيبة ترشح من قبل 46 حزبا سياسيا و 300 حقيبة أخرى من طرف الأحرار حتى الآن، ما يؤكد حجم الإقبال على الترشح للانتخابات التشريعية القادمة، وتحدث شرفي عن بعض الشكاوى التي وصلته من قبل مترشحين وقد تدخل لتصحيح الأوضاع في الجهات المعنية.

إلياس -ب

الشروق

تشريعيات 12 جوان 2021:

اختتام المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية

تنتهي، اليوم، الآجال القانونية للمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا لتشريعيات 12 جوان القادم، وهي العملية التي كانت قد انطلقت يوم 16 مارس الجاري.

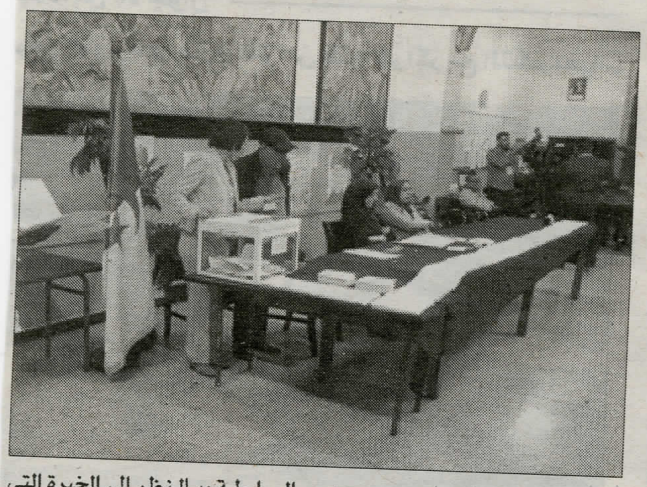

س.ع

للإشارة، فقد بلغ تعداد الهيئة الناخبة في عملية الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور التي جرت يوم الفاتح نوفمبر من العام الماضي 24.475.310 مسجل من بينها 23.568.012 مسجل داخل التراب الوطني و907.298 مسجل في قوائم الجالية الوطنية بالخارج.

وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد وجه، خلال ترؤسه لمجلس الوزراء، الأحد، تعليمات باتخاذ كل الترتيبات المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركة الشباب في تشريعيات 12 جوان المقبل، تجسيدا لانتخابات "ديمقراطية تعبر عن التغيير الحقيقي". كما أمر بـ"مجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة لاستحداث الآلية المناسبة إداريا"، مؤكدا على "ضرورة وضع كل الوسائل المالية والمادية تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات" وهذا بغية "تمكينها من القيام بمسؤولياتها في أحسن الظروف". وقد وقع الرئيس تبون يوم 11 مارس، مرسوما رئاسيا يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 12 جوان المقبل، لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني. كما أمضى يوم 10 مارس الأمر رقم 01/21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وفي سياق هذا الاستحقاق، كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، الأحد، عن "سحب 680 ملف ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 آخر من قبل المترشحين الأحرار"، مشيرا إلى أن هذا "الإقبال والتنافس" على المقاعد البرلمانية "سيفرض الشفافية".

وأضاف في نفس السياق أن السلطة وبالنظر إلى الخبرة التي اكتسبتها خلال الاستحقاقات الماضية، عازمة على تنظيم انتخابات تشريعية "تصان فيها أصوات الناخبين"، مشيرا إلى أن "نمط الاقتراع الجديد يعطي كل الضمانات للناخب من أجل رسم الخارطة السياسية للبلاد".

يومية صوت الأحرار AL-AHRAR

أعلن عن سحب 700 استمارة ترشح من أحزاب سياسية و300 أخرى من أحرار

شرفي يتعهد بتنظيم انتخابات تشريعية تصان فيها أصوات الناخبين

شدد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عازم هيئته على تنظيم انتخابات تشريعية تصان فيها أصوات الناخبين، مشيرا إلى الخبرة التي اكتسبها أعضاء هيئته، كما كشف عن سحب حوالي 700 استمارة ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 أخرى من مترشحين في قوائم حرة تحسبا للانتخابات التشريعيات المقررة يوم 12 جوان.

■ ل. س

● أوضح شرفي في تصريح للصحافة على هامش تنصيبه لأعضاء مجلس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أول أمس، أنه « إلى غاية مساء السبت المنصرم، تم سحب 680 ملف ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 أخر من قبل المترشحين الأحرار»، مشيرا إلى أن هذا « الإقبال والتنافس على المقاعد البرلمانية سيفرض الشفافية».

وأوضح شرفي أن السلطة وبالنظر إلى الخبرة التي أكتسبها أعضائها ومندوبيها خلال الاستحقاقات الماضية عازمة على تنظيم انتخابات تشريعية تصان فيها أصوات الناخبين، مشيرا إلى أن « نمط الاقتراع الجديد أعطى كل الضمانات للناخب من رسم الخارطة السياسية للبلاد».

وفيما يخص القوائم التي لا تتضمن أشارة لأي من المترشحين، أكد شرفي أنه سيتم منح صوت لكل مترشح في القائمة ذاتها، حسب ما ينص عليه نمط الاقتراع، معتبرا هذا الإجراء بـ « الحل المنصف والعادل» بدل من الإلغاء التام للورقة،مضيفا إلى أنه ستعكف السلطة الوطنية للانتخابات على تحديد كيفيات توزيع الأصوات المحصل عليها في مثل هذه الحالات.

وفيما يتعلق بمجلس الهيئة الذي تم تنصب أعضائه، ذكر شرفي أنه سيتم إعداد النظام الداخلي في غضون اليومين المقبلين كما سيتم تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة المندوبين الولائيين حول سيما إجراءات تسليم استمارات الترشيح وقبول الملفات

قرارات الرئيس تمنحها الصلاحيات التامة، خبير:

السلطة المستقلة مدعوة للاجتهاد في قانون الانتخابات

أكد الرئيس تبون، ضرورة وضع كل الوسائل المالية والمادية، تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، من أجل تمكينها من القيام بمسؤولياتها في أحسن الظروف، داعيا لاتخاذ كافة الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركة الشباب في هذا الاستحقاق الانتخابي.

محمد فرقاني

وأوضح الخبير الدستوري عبد الكريم سويرة، أن قرارات الرئيس تمنح سلطة شرفي الصلاحيات التامة، للاجتهاد من أجل ضمان انتخابات ديمقراطية تعبر عن التغيير الحقيقي.

أوضح أستاذ القانون العام بجامعة البليدة عبد الكريم سويرة، في تصريح لـ «الشعب»، أن تكاليف العملية الانتخابية تنقسم إلى شقين، يتعلق الشق الأول بالجانب المادي واللوجيستي في العملية الانتخابية، وتعنى هنا بقرارات مجلس الوزراء، الدوائر الوزارية المعنية بصفة مباشرة وغير مباشرة بالاستحقاقات المقبلة، كوزارة الداخلية، الاتصال، البريد، المالية... وكلها مطالبة بوضع الوسائل المادية والمالية واللوجيستية والاتصال تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كونها الجهة المكلفة بتسيير العملية الانتخابية. وسيقتصر دور هذه الدوائر الوزارية على الجانب التقني واللوجيستي وستعمل على توفير كل الوسائل المتعلقة بتأطير مراكز الانتخاب ووسائل الاقتراع كأوراق التصويت والمعازل.

ويضيف محدثنا حول الشق الثاني من تكاليف العملية الانتخابية، في تلك التي فرضها القانون الجديد للانتخابات، والذي وفّر لصالح الشباب المرشحين في قوائم حرة للانتخابات، مصادر تمويل الحملة الانتخابية بنسبة تقارب 100٪ على عاتق ميزانية الدولة. وتتمثل هذه النفقات في طبع الملصقات الإشهارية الخاصة بالحملة الانتخابية وكراء القاعات للتجمعات الشعبية، وفضاءات المندوبيات الانتخابية، ناهيك عن مصاريف التنقل، والتي ستكون كلها على عاتق الدولة بالنسبة للمرشحين الشباب، والذين حدد سنّهم القانون بالأقل من 40 سنة والأكبر من 25 سنة، من يتقدمون تحت لواء قوائم مستقلة.

وأشار محدثنا، أن الرئيس تبون أسدى تعليماته للوزارات المعنية في هذا الظرف بالذات، حتى يتم الانتخاب في ظروف جيدة وجو يسوده الديمقراطية والتنافس الشريف بين المترشحين، لاسيما لصالح الشباب ليكونوا على نفس المستوى بالنسبة للمترشحين الآخرين.

ويضيف سويرة، أن هذه الخطوة في فائدة الشباب، خاصة الجامعيين منهم، والذين التحقوا بالحياة المهنية منذ فترة لم تؤهلهم لتوفير تكاليف الحملة الانتخابية، ليضعهم قانون الانتخاب الجديد على قدر واحد من المساواة ولا يكون أي تمييز في الانطلاق بين المترشحين.

وعن التحدي الذي ينتظر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في شرح العملية الانتخابية التي ستتم لأول مرة وفق القائمة المفتوحة، يرى سويرة أنه وبعد أن وضع الرئيس، السلطة في موقف قوة على كل الأصعدة، فالكرة في مرماها لتكثيف عمليات التحسيس عبر وسائل الإعلام والمختصين، في شرح الأحكام الجديدة للقانون العضوي للانتخاب لصالح المترشحين والناخبين على حد سواء.

فالقانون، بحسب الخبير الدستوري، لا يعطي التفاصيل في هذا الأمر، وعلى السلطة أن تجتهد لشرح العملية الانتخابية وإيجاد الآليات المناسبة مثلا للمسنين، والأشخاص الذين لا يحسنون القراءة من أجل الإدلاء بأصواتهم بطريقة صحيحة.

وبالنسبة للولايات العشر الجديدة، ذكّر محدثنا بمنحها ثلاثة مقاعد تمثيلية لكل ولاية بالمجلس الشعبي الوطني القادم.

وعن الجانب المرفقي، فالوقت كاف حتى نهاية السنة، لتفعيل كل توصيات الرئيس، فيما يخص تجهيز المرافق المختلفة كالمديريات الولائية، وكل المصالح، لاسيما التي تقدم خدمات عامة للمواطنين.

ومن الناحية الانتخابية، فهي معنية كدوائر انتخابية كاملة الصلاحيات، وستؤطر مثلها مثل الولايات الأخرى التي تحوي اللّجان الانتخابية الخاصة بها، ولن يكون هناك إشكال من ناحية المرافق الانتخابية، باعتبار أنها كانت تشارك في الانتخابات وفق الولاية الأم التي كانت تابعة لها.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

آجال مراجعة القوائم الانتخابية تنتهي اليوم

إرادة راسخة لضمان نزاهة تشريعيات 12 جوان

تنتهي اليوم الثلاثاء، الآجال القانونية الخاصة بمراجعة القوائم الانتخابية تحسبا لتشريعيات 12 جوان القادم، وهي العملية التي تم إطلاقها يوم 16 مارس الماضي، وتم تدعيمها هذه المرة بمنصة إلكترونية لتسهيل عملية التسجيل والتحيين الفعلي للكتلة الناخبة التي بلغ تعدادها 24.4 مليون ناخب بمناسبة استثناء الفاتح نوفمبر الأخير. ومن المنتظر أن تشهد الانتخابات حركية وتنافسا كبيرين على خلفية تزايد عدد الراغبين في الترشح، حيث بلغ عدد الاستمارات المسحوبة إلى غاية أول أمس، 700 استمارة وفقا لتصريحات رئيس السلطة الوطنية للانتخابات محمد شرفي.

شريفة عابد

وقام أعضاء السلطة منذ الإعلان عن مراجعة القوائم الانتخابية بتوجيه دعوات للمواطنين من أجل تسجيل أنفسهم، مبرزين أهمية الاستغلال الأمثل للمنصة الإلكترونية الموضوعة تحت تصرفهم عبر الموقع الإلكتروني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على الرابط https//services.ina-elections.dz/register

وتعد المنصة الإلكترونية إحدى الآليات الجديدة التي تم الاعتماد عليها في إطار عصرنة عمل السلطة من جهة وتسهيل عملية التسجيل وتكريس نزاهتها، حيث تسمح هذه الآلية العصرية بتجنيب المواطنين المعنيين بعملية تحيين القوائم الانتخابية عناء التنقل إلى مقرات بلديات الإقامة. ومع ذلك أبقت السلطة الباب مفتوحا بالنسبة للناخبين الذين يفضّلون الطرق التقليدية الإدارية، إذ بإمكانهم التوجه مباشرة إلى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية في بلدية إقامتهم والتي تعمل تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. أما بالنسبة للناخبين والناخبات الذين غيروا مقر إقامتهم، فقد طلب منهم التقرب من لجنة مراجعة القوائم الانتخابية بمقر الإقامة الجديدة من أجل إعادة تسجيل أنفسهم وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب التسجيل بوثيقة تثبت هوية المعني وأخرى تثبت مقر إقامته.

كما وجه أفراد الجالية الجزائرية المقيمين بالخارج إلى لجان مراجعة القوائم الانتخابية على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصليات لتسجيل أنفسهم وفقا لنفس الإجراءات.

ويعد استعمال الرقمنة في عملية مراجعة القوائم الانتخابية إضافة إيجابية، في انتظار الانتخاب الإلكتروني الذي لا تزال السلطة المستقلة للانتخابات تتحفظ عليه.

وكانت آخر الإحصائيات الخاصة بالهيئة الناخبة عقب مراجعتها تحسبا لعملية الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، تشير إلى بلوغ تعداد الهيئة الناخبة 24.475.310 مسجل منهم 23.568.012 مسجل داخل التراب الوطني و907.298 مسجل في قوائم الجالية الوطنية بالخارج.

من جانب آخر تشير المعطيات الأخيرة التي قدمها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، إلى سحب 700 استمارة ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 أخرى من مترشحين في قوائم حرة، ما يوحي بأن التسابق نحو قصر زيغود يوسف سيشهد حركية وتنافسية كبيرة، تفوق في مستواها ذلك الذي كانت عليه في السابق، عندما كانت اللعبة مغلقة ومحصورة بين أحزاب معروفة مستفيدة من نظام الاقتراع بالقائمة المغلقة التي يعرف مسبقا الفائزين فيها بحكم ترتيب المترشحين ما تسبب في رفع نسبة العزوف الانتخابي".

كما أن زيادة عدد الراغبين في الترشح لاستحقاق 12 جوان القادم، من شأنه آليا الزيادة في عدد المسجلين في القوائم الانتخابية من فئة الشباب الذي أعيد له الاعتبار من قبل القيادة السياسية للبلاد الحريصة على إقحامه في العملية السياسية القادمة، من خلال تخصيص مكانة معتبرة له في القوائم الانتخابية، ما جعل كل القوائم الانتخابية تولي عناية لهذا الشرط الجديد.

من جهته أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال ترأسه لمجلس الوزراء أول أمس، تعليمات من أجل اتخاذ كل الترتيبات المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركة الشباب في تشريعيات 12 جوان القادم، تجسيدا لأنتخابات "ديمقراطية تعبّر عن التغيير الحقيق، كما أمر باعتماد مجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف الولاة باستحداث الآلية المناسبة إداريا، ووضع كل الوسائل المالية والمادية تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، حتى تضطلع بمسؤوليتها في أحسن الظروف.

وفي سياق متصل تعهد رئيس السلطة الوطنية للانتخابات محمد شرفي، بضمان تام لشفافية ونزاهة الانتخابات التشريعية القادمة، مشيرا إلى أن هيئته اكتسبت الخبرة اللازمة في هذا المجال وستعمل على مراعاة كل معايير النزاهة والمصداقية، لا سيما في ظل الضمانات التي يتيحها النظام الأنتخابي الجديد على غرار نمط الاقتراع القائم على القائمة المفتوحة.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

POLÉMIQUE AUTOUR DE LA LISTE NON COCHÉE

L'ANIE TRANCHE LA QUESTION

UN PRÉTEXTE pour faire monter le taux de participation, limiter le vote blanc non volontaire, mauvaise interprétation, etc.

MOHAMED BOUFATAH

La liste qui n'est pas cochée ne sera pas comptabilisé comme un bulletin blanc. Concernant ces listes qui ne comportent aucun nom de candidat, Mohamed Charfi a fait savoir, en marge de l'installation des membres de l'Anie, qu'«une voix sera attribuée à chaque candidat de la même liste comme le prévoit le nouveau mode de scrutin». Il a qualifié cette procédure de solution «juste et équitable au lieu d'annuler le bulletin». L'Autorité nationale indépendante des élections, (l'Anie) œuvrera à la définition des modalités de distribution des voix obtenues dans ces cas.

Un bulletin déchiré ou annoté, ne peut pas être pris en compte dans le nombre des suffrages exprimés, argue-t-on. D'autres mettent en avant les difficultés inhérentes au mode de scrutin à la proportionnelle, avec vote préférentiel ou liste ouverte.

Il est à noter que c'est la première fois que les électeurs doivent cocher, dans l'isoloir, le nom du candidat préféré, figurant sur une liste électorale de leur choix. La prise en compte du vote blanc pourrait permettre de faire reculer le taux d'abstention, soutient-on. La liste glissée dans l'urne sans être cochée, doit être considérée comme bulletin nul, commente-t-on encore. L'on ne comprend pas qu'un vote pour tel ou tel candidat, puisse se transformer en vote pour plusieurs d'entre eux, d'autant plus que les résultats doivent refléter une meilleure présentation des préférences des électeurs. L'acte de ne pas annoter sa liste, peut traduire un choix politique actif, contrairement à l'abstention, reflétant un désintérêt total. Il convient de souligner encore que l'électeur peut bien hésiter sur sa décision de voter une fois dans l'isoloir. En outre, le mode de scrutin choisi favorise le vote non pas pour plusieurs candidats (toute la liste), mais pour un seul candidat. Il arrive parfois que l'électeur ait volontairement glissé un bulletin non coché pour exprimer son opposition aux différents candidats en lice ou ceux présentés par leur parti.

Un bulletin déchiré ou annoté ne sera pas pris en compte

D'autres observateurs avancent un autre avis. Ils indiquent qu'il s'agit d'une mauvaise interprétation de la déclaration du président de l'Anie. Les propos de ce dernier n'étaient pas aussi clairs puisque au final, une seule voix sera prise en compte dans les suffrages exprimés, lors de l'opération de dépouillement. Par ailleurs, Charfi a fait savoir que «quelque 680 dossiers de candidature ont été retirés par les partis politiques et 300 autres par les candidats indépendants». Il a souligné que «cette compétition pour les sièges parlementaires devra imposer une certaine transparence».

Quant au Conseil de l'organe, dont les membres ont été installés, il a rappelé que «le règlement intérieur devra être élaboré durant les deux prochains jours, outre l'organisation de sessions de formation à distance au profit des délégués de wilayas sur les procédures de remise des formulaires de candidature et d'acceptation des dossiers».

M.B.

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

RÉVISION EXCEPTIONNELLE DES LISTES ÉLECTORALES

L'OPÉRATION CLÔTURÉE AUJOURD'HUI

La révision exceptionnelle des listes électorales en prévision des élections législatives du 12 juin prochain sera clôturée, aujourd'hui, une opération qui a duré huit jours et dont l'objectif était de mettre à jour le fichier électoral. Le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, avait signé, jeudi dernier, le décret portant convocation du corps électoral pour l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale (APN).

C'est ainsi que l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) avait invité les citoyens et les citoyennes non inscrits sur les listes électorales, en particulier ceux âgés de 18 ans le jour du scrutin, à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune de leur résidence.

Les citoyens résidant à l'étranger ont été invités, pour leur part, à se rapprocher des commissions de révision des listes électorales au niveau des représentations diplomatiques ou consulaires, pour leur inscription.

Lors du référendum sur la révision de la Constitution du 1er novembre 2020, le corps électoral s'élevait à 24.475.310 électeurs et électrices, dont 23.568.012 résidant en Algérie et 907.298 à l'étranger, selon les chiffres communiqués par l'ANIE.

Intervenant lors de la réunion, dimanche, du Conseil des ministres, le Président Tebboune a mis l'accent sur la nécessité de «mettre tous les moyens financiers et matériels à la disposition de l'ANIE, pour lui permettre de s'acquitter de ses missions dans les meilleures conditions». Il a instruit de prendre «toutes les dispositions administratives et financières relatives à l'appui et à l'encouragement de la participation des jeunes à cette échéance électorale, pour concrétiser des élections démocratiques qui traduisent le véritable changement».

Le chef de l'État a également ordonné d'assurer la gratuité des salles, des affiches publicitaires et de leur impression au profit des jeunes candidats, et de charger les services des walis de créer un mécanisme administrativement adéquat. Le président de l'ANIE, Mohamed Charfi, a fait état dimanche du retrait de près de 700 formulaires de candidature par les partis politiques et 300 autres formulaires par des candidats indépendants, en prévision des législatives.

Compte tenu de l'expérience acquise par ses membres et délégués, lors des précédentes échéances, l'ANIE est «déterminée» à organiser des élections où les voix des électeurs «seront protégées», a-t-

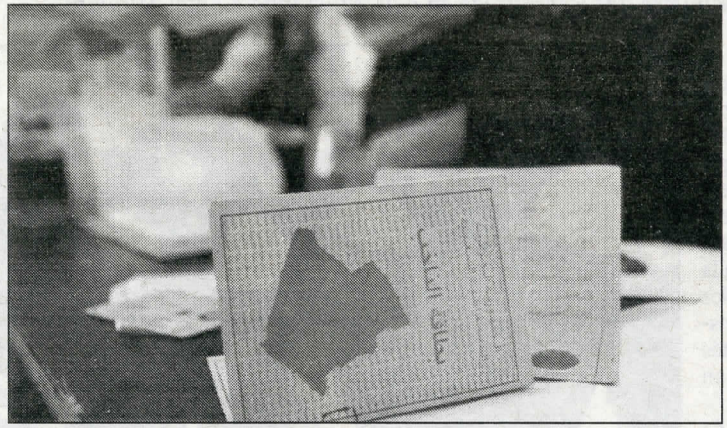

poursuivi, ajoutant que «le nouveau mode de scrutin a mis en place toute les garanties au profit de l'électeur pour dessiner les contours de la carte politique du pays».

L'organisation d'élections législatives figurait parmi les engagements pris par le Président Tebboune, dans son programme politique en 54 points.

Dans un discours à la nation, prononcé le 18 février dernier, il avait annoncé la dissolution de l'APN et l'organisation d'élections législatives anticipées.

Dans une entrevue, début mars, avec des responsables de médias nationaux, le chef de l'État avait indiqué qu'un changement profond du gouvernement interviendra après les prochaines élections législatives, «en fonction de l'issue de ces échéances».

La convocation du corps électoral est intervenue après l'approbation en Conseil des ministres, le 7 mars dernier, d'un projet d'ordonnance portant loi organique relative au régime électoral.

Le président de la République avait donné, lors de ce Conseil, des orientations consistant, notamment, en la nécessité de bannir dans toutes les étapes du processus électoral, l'argent, sous toutes ses formes, notamment l'argent sale, «en concrétisation du principe d'égalité des chances entre candidats».

Il avait aussi insisté sur la moralisation de la vie politique, «en barrant la route à toute tentative de manipulation consacrée par l'ancien code électoral» et sur «le recours impératif aux commissaires aux comptes et comptables agréés issus des wilayas mêmes des candidats, pour le contrôle minutieux des sources de financement».

Tebboune avait appelé à la révision de la condition d'âge pour la candidature des jeunes et au relèvement, à la moitié au lieu du tiers, de leur quota sur les listes électorales, ainsi que l'augmentation au tiers du quota des jeunes universitaires sur les listes électorales, tout en plaidant pour l'encouragement de la représentation de la femme, en parité et égalité, sur les listes électorales, afin d'abroger le système des quotas.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information